واقع الهجرة غير الشرعية في حوض المتوسط: تداعياتها وآليات مكافحتها

دخالة مسعود

أستاذ محاضر (ب) بكلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

جامعة قسنطينة 3

ملخص:

يتناول هذا المقال واقع الهجرة غير الشرعية في حوض البحر المتوسط والتداعيات الناتجة عنها، وكذا الآليات المتخذة للحد من هذه الظاهرة التي أخذت طابعا إعلاميا منقطع النظير خصوصا في العقدين الأخيرين، كما أصبحت حديث وسائل الإعلام الأوروبية وكذا النقاش السياسي والحملات الانتخابية لدى الأحزاب السياسية الأوروبية، ونظر اللانعكاسات والآثار السلبية لهذه الظاهرة على مستوى الدول المرسلة أو المستقبلة على حد سواء فقد عملت دول الاتحاد الأوروبي في ما بينها وبالشراكة مع دول حوض البحر المتوسط الجنوبية على عقد اتفاقات ثنائية وجماعية لمكافحة هذه الظاهرة، كما أنها اتخذت مجموعة من الإجراءات الأمنية الصارمة مستعينة بأجهزة وتقنيات متطورة من اجل القضاء عليها نهائيا.

الكلمات الدالة: الهجرة غير الشرعية، اللجوء السياسي، مكافحة الهجرة غير الشرعية، المهاجرين غير الشرعيين، اتفاقيات الحد من الهجرة غير شرعية.

Résume :

Le présent article portera sur la réalité de la migration clandestine dans le bassin méditerranéen tout en mettant la lumière sur ses retombées et signalant les dispositifs pris pour mettre fin à ce phénomène tant médiatisé notamment pendant les deux dernières décennies. De nos jours, il devient l'objet des medias

européens et alimente le débat politique et les compagnies électorales pour les partis politiques actifs dans cette région.

Vu les répercussions négatives qu'entraine ledit phénomène sur les pays de départ ou d'arrivée au même pied d'égalité, les pays de l'union européenne ont conclu des accords entre eux et avec les pays du sud de la méditerranée à savoir ; des accords bilatéraux et multilatéraux, visant à combattre ce phénomène. En outre, ces pays ont pris des mesures sécuritaires strictes et mis en œuvre des moyens techniques pour y mettre fin définitivement.

Mots clefs: L'immigration illégale. L'asile politique. Lutte contre l'immigration illégale. Les immigrants illégaux. bassin de la mer Méditerranée.

Summary:

This article focuses on the reality of the illegal immigration. It highlights its repercussions, and shows the measurements taken to put an end to this phenomenon, which has been highly publicized especially within the two last decades. Nowadays, it becomes the very thematic of the European media, and supplies the political debate as well as the electoral companies of the political parties which are practicing in that region.

Seeing to the bad effects carried out by the so-called phenomenon, both on the departure and arrival countries at the same level, the countries of the European Union had concluded some agreements between each other, and with the south side countries of the Mediterranean. Bilateral and multilateral agreements, which target to face that phenomenon. Furthermore, these countries had taken strict security measurements, and applied technical means to definitely eradicate it.

Key words: Illegal immigration. Political asylum. Fight against illegal immigration. Illegal immigrants. the Mediterranean Sea basin.

مقدمة:

تعتبر الهجرة غير الشرعية في حوض البحر المتوسط واحدة من أهم المشكلات التي تواجه دوله لاعتبارات متعددة، ذلك أن الاضطرابات المترتبة على هذه الظاهرة سواء على الدول المرسلة أو الدول المستقبلة تؤدي إلى المساس بالخصوصيات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لهذه الدول، وتشكل تهديدا كبيرا لأمنها القومي ولمصالحها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

والهجرة غير الشرعية هي ظاهرة عالمية موجودة في جميع دول العالم قاطبة وليست مقتصرة على دول حوض المتوسط الجنوبية المتجهين إلى أوروبا، فهناك هجرة غير شرعية متجهة إلى الولايات المتحدة الأمريكية وأخرى متجهة إلى دول الخليج العربي، غير أن الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا خلال العقدين الأخيرين قد اكتسبت طابعا إعلاميا منقطع النظير حيث أصبحت إحدى القضايا الملحة للدول والحكومات والمنظمات غير الحكومية، كما أعطت أحداث 11 سبتمبر 2001 المبررات الكافية للاتحاد الأوروبي من أجل تشديد منح التأشيرات لمواطني العالم الثالث وخاصة مواطني حوض البحر المتوسط الجنوبي .

ومن هنا يمكن طرح الإشكالية التالية: **ماهو واقع وتداعيات الهجرة غير الشرعية في حوض البحر المتوسط، ما هي الآليات المرصودة لمكافحتها والحد من خطورتها؟**

أولا: ماهية الهجرة غير الشرعية:

الهجرة في ابسط معانيها تعني حركة انتقال الأشخاص سواء فرادى أو جماعات من موقع لآخر بحثا عن الأفضل اجتماعيا أو اقتصاديا أو امنيا، ويلخص ذلك العالم الديمغرافي ألفريد صوفي بقوله " إما أن ترحل الثروات حيث يوجد البشر وإما أن يرحل البشر حيث توجد الثروات"، ومنذ القديم والإنسان يهاجر من مكان إلى آخر دون قيد أو عائق حتى ظهور الثورة الصناعية الأوروبية وما تبعها من تطور في القوانين المحلية والدولية، حيث فرضت جوازات السفر وتأشيرات الدخول التي حدت وقللت من حرية تنقل الأشخاص والجماعات، بعدها وفي ظل الأزمة الاقتصادية التي

عاشتها الدول والمجتمعات الأوروبية في العقود الماضية وكذا الخوف من الأوضاع الأمنية المتردية في الدول النامية، فقد كان هناك محاولة للحد والتقليص من الهجرة النظامية إلى الدول المتقدمة الأمر الذي ساعد على نشوء هجرة موازية تسمى الهجرة غير الشرعية أو "الحرقة" بالمفهوم المغاربي الذي يعني في مدلوله حرق كل الروابط والأواصر التي تربط الفرد بجذوره وهويته، وكذا خرق كل القوانين والحدود من اجل الوصول إلى أوروبا.

1- تعريف الهجرة:

تعني الهجرة بصفة عامة الانتقال للعيش من مكان لأخر مع نية البقاء في المكان الجديد لفترة طويلة، ويستثنى من ذلك الزيارة للسياحة أو العلاج أو خلافه، وقد تكون هذه الهجرة من دولة إلى دولة أو من قارة إلى قارة فتسمى هجرة دولية، وقد تكون الهجرة من مدينة إلى مدينة داخل القطر الواحد أو من قرية إلى مدينة أو نحو ذلك فتسمى هجرة داخلية، وقد تتم هذه العملية بإرادة الفرد أو الجماعة أو بغير إرادتهم مثل ما هو الشأن بالنسبة للهجرات القصرية والتي قد تكون دائمة أو مؤقتة[1].

وتعد هجرة البشر من منطقة لأخرى ظاهرة إنسانية قديمة قدم الإنسان، حيث كانت الظروف الحياتية والمناخية تفرض على الفرد الانتقال المستمر من مكان إلى آخر، فالمجاعات والفقر والزلازل والفيضانات وانتشار الأمراض والحروب الأهلية كلها عوامل فرضت على الإنسان الهجرة من الموطن الرئيسي إلى دول و مناطق أخرى[2].

كما تعرف الهجرة على أنها انتقال الفرد أو الجماعة من منطقة الإرسال أو منطقة الأصل (place of origin) إلى منطقة الاستقبال أو مكان الوصول (place of destination) ، وتنقسم الهجرة إلى نوعين: الهجرة الداخلية وهي التي تحدث داخل الحدود الجغرافية والسياسية

1 –علي عبد الرزاق جلبي، علم اجتماع السكان. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2005، ص313.

2 – عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض الكريم مبارك، الهجرة غير المشروعة والجريمة. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2008، ص15.

للدولة الواحدة وهذا النوع من الهجرة لا يتطلب تأشيرات للانتقال من منطقة إلى أخرى داخل الحدود الجغرافية للدولة الواحدة، أما الهجرة الخارجية أو الدولية فهي التي يعبر فيه الفرد أو الجماعة الحدود الجغرافية أو السياسية من دولة معينة إلى دولة أخرى بهدف الإقامة الدائمة أو المؤقتة.

2- تعريف الهجرة غير الشرعية:

الهجرة غير الشرعية هي قيام شخص لا يحمل جنسية الدولة أو من غير المرخص له بالإقامة فيها بالتسلل إلى هذه الدولة عبر حدودها البرية أو البحرية أو الجوية، أو دخول الدولة عبر منافذها الشرعية بوثاق أو تأشيرات مزورة[1].

وتعرف المفوضية الأوروبية الهجرة غير الشرعية " بأنها ظاهرة متنوعة تشتمل على أفراد من جنسيات مختلفة يدخلون إقليم الدولة العضو بطريقة غير مشروعة عن طريق البر أو البحر أو الجو بما في ذلك مناطق العبور والمطارات، ويتم ذلك عادة لوثائق مزورة أو بمساعدة شبكات الجريمة المنظمة من المهربين والتجار، وهناك الأشخاص الذين يدخلون بصورة قانونية وبتأشيرة صالحة ولكنهم يبقون أو يغيرون غرض الزيارة فيبقون بدون الحصول على موافقة السلطات، وأخيرا هناك مجموعة من طالبي اللجوء السياسي الذين لا يحصلون على موافقة على طلباتهم لكنهم يبقون في البلاد"[2].

ويصنف المهاجرون غير الشرعيون إلى عدة أصناف هي:

أ- شخص يدخل دولة بطريقة غير قانونية ولا يسوي وضعه القانوني فيها.

1 – حمد فتحي عيد، "التجارب الدولية في مكافحة الهجرة غير المشروعة"، في: مكافحة الهجرة غير المشروعة. ط1، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2010 ، ص50.

2 – هشام بشير، " الهجرة العربية غير الشرعية إلى أوروبا: أسبابها، تداعياتها، سبل مواجهتها "، السياسة الدولية. العدد: 179 ، جانفي 2010، ص170.

ب–شخص يدخل دولة بطريقة قانونية ثم لا يغادر الدولة بعد انتهاء مدة إقامته القانونية مثل الطلبة والسياح، الذين لا يعودون إلى أوطانهم بعد انقضاء المدة المرخص لهم الإقامة خلالها.

ج– شخص يدخل دولة بطريقة قانونية ثم يهرب من كفيله ويعمل لدى شخص آخر دون اتخاذ إجراءات نقل الكفالة.

3– الهجرة غير الشرعية وعلاقتها بالمفاهيم الأخرى:

تختلط ظاهرة الهجرة غير الشرعية بمجموعة من المفاهيم الأخرى القريبة منها والمتداخلة معها في مجموعة من السمات ونذكر هنا على سبيل المثال مجموعة من المفاهيم هي:

أ– علاقة الهجرة غير الشرعية باللجوء:

تعرف اتفاقية جنيف الخاصة بوضع اللاجئين لعام 1951 اللاجئ بأنه " كل شخص يوجد وبسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه، أو جنسه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو أرائه السياسية خارج بلد جنسيته، ولا يستطيع أو لا يريد بسبب ذلك الخوف أن يستظل بحماية ذلك البلد، أو كل شخص لا يملك جنسية ويوجد خارج بلد إقامته المعتادة السابقة نتيجة مثل تلك الأحداث أو لا يريد بسبب ذلك الخوف أن يعود إلى ذلك البلد"[1].

وبذلك فالفرق بين اللجوء والهجرة غير الشرعية يكمن في الوضع القانوني للاجئ على العكس من المهاجر غير الشرعي، وفي هذا السياق يحاول المهاجر غير الشرعي عادة أن يقدم طلب اللجوء باعتباره وسيلة من الوسائل من أجل تسوية وضعيته في دولة المقصد هذا من جهة، ومن جهة أخرى فان دوافع الهجرة غير الشرعية تعود إلى عوامل سياسية واقتصادية وسياسية على عكس اللجوء الذي يسببه الخوف من الحالات السالفة الذكر.

1 – شريف السيد، "اللجوء حماية من انتهاكات حقوق الإنسان"، مجلة الموارد. صيف 2005، ص11.

ب- علاقة الهجرة غير الشرعية بالاتجار بالبشر:

لقد أبرمت العديد من المواثيق الدولية التي تتعلق بجريمة الاتجار بالبشر، ومن أهمها البروتوكول الإضافي لاتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على الجريمة المنظمة العابرة للحدود والذي يهدف إلى منع والقضاء والمعاقبة على الاتجار بالبشر ولاسيما الأطفال والنساء منهم.

فالهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر كلاهما يشتمل على نقل أفراد من البشر كسبا لربح أو تحقيق منفعة مادية، وتمر عملية الاتجار بالبشر بثلاثة مراحل أولها تتمثل في اصطياد الضحية عن طريق الخطف أو الإكراه أو الإغراء، ومن ثم يتم نقل الضحية بالإكراه تحت التهديد من خلال الحد من حركة الضحايا وخاصة النساء باحتجاز وثائق السفر، وأخيرا الوصول إلى الوجهة النهائية حيث تجبر الضحية على العيش كالعبيد وغالبا ما تجبر النساء والأطفال على الدعارة أو الانضمام إلى مجموعات منظمة من المتسولين أو المجرمين[1].

وبذلك فان الفرق بين الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر يكمن في أنه في حالة التهريب يكون للمهاجرين غير الشرعيين الحرية الكاملة بعد عبورهم الحدود، أما في حالة الاتجار بالبشر فإنهم يصبحون مسخرين، وبذلك فإن مصدر الربح الرئيسي في حالة الاتجار بالبشر يأتي من عوائد استغلال الضحايا في البغاء أو نقل الأعضاء، أما في حالة تهريب المهاجرين فإن أجرة التهريب التي يدفعها المهاجر غير الشرعي هي مصدرهم الرئيسي للربح، وبذلك فإنه لا تستمر العلاقة بين مرتكبي جرم التهريب والمهاجر غير الشرعي بعد وصوله إلى دولة المقصد على النقيض تماما مع وضع الاتجار بالبشر حيث تبقى العلاقة مستمرة حتى بعد عبور الحدود.

1 – أمير فرج يوسف، مكافحة الاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية طبقا للوقائع والمواثيق والبروتوكولات الدولية. الإسكندرية: المكتب العربي الحديث، 2011، ص21.

ثانيا: واقع الهجرة غير الشرعية في حوض البحر المتوسط:

1- التطور التاريخي للهجرة غير الشرعية في بين ضفتي البحر المتوسط:

لقد تميزت الهجرة في الحقبات التاريخية السابقة بسهولة دخول أي بلد عند الخروج من الوطن الأصلي، فالحركات السكانية في تلك الفترة لم تكن كبيرة على اعتبار أن المواطن كان بمثابة ثروة الدولة من الجانبين العسكري والاقتصادي، وما كان موجودا من الهجرة ظهر نتيجة للصراعات المذهبية والدينية التي أخذت شكل الإقصاء والتهجير، مثل ما حدث للبروتستانت الذين انتقلوا من أوروبا إلى العالم الجديد(أمريكا) هروبا من الاضطهاد الديني[1]وبحثا عن الثروة والمعادن الثمينة.

وفيما يخص منطقة حوض المتوسط فقد مرت الهجرة فيها بثلاث مراحل أو محطات تاريخية مهمة وهي:

أ- المرحلة الأولى (قبل 1985):

ويمكن من خلال هذه المرحلة التمييز بين محطتين في عمليات الهجرة حدثتا خلال تلك الفترة وهما:

-في النصف الثاني من القرن التاسع عشر:

حيث كانت الهجرات تتم من الشمال إلى الجنوب وذلك بدءا من الرحلات الاستكشافية التي قام بها الرحالة الأوروبيون نحو العوالم الجديدة، وجاءت بعدها الهجرات السياسية والعسكرية التي قامت بها الدول الأوروبية إلى جنوب المتوسط وأعماق إفريقيا، والمحكومة بالبحث عن موارد إنتاجية

1 – ساعد رشيد، "واقع الهجرة الغير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية. جامعة محمد خيضر بسكرة، ص44.

جديدة في إطار سباق الدول الاستعمارية وغزو أفاق جغرافية جديدة لتحقيق مجتمع الوفرة والظفر بالسباق نحو التفوق الاقتصادي[1].

فقد تميزت هذه الفترة بهجرة واسعة من شمال المتوسط الأوروبي إلى جنوبه الإفريقي وذلك من خلال حركة الاستعمار الأوروبي التي كانت تبحث عن الموارد الطبيعية التي تتميز بها القارة الإفريقية، نتيجة لتطور الثورة الصناعية في أوروبا التي كانت تبحث عن الموارد والأسواق لتصريف منتجاتها الصناعية المكدسة، ومحاولة إيجاد مجالات لاستثمار رؤوس أموالها المتراكمة، ومن جهة أخرى فقد كانت الدول الاستعمارية الأوروبية تبحث عن مستعمرات يستقر فيها الفائض من سكانها[2].

- **في القرن العشري (القرن الماضي):**

في هذه الفترة أصبحت الهجرة عكسية أي من دول جنوب المتوسط المستعمرة إلى دول شامل المتوسط الاستعمارية، وفيما يخص دول شمال إفريقيا أو الدول المغاربية فإن هجرتها إلى القارة الأوروبية تعود إلى فترة الاستعمار الفرنسي لشمال إفريقيا، فقد شهدت فترة الاستعمار الفرنسي موجات كبيرة للهجرة خاصة من الجزائر وكانت أكبر هذه الموجات في فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى، حيث أصبحت هناك حاجة اكبر لتشجيع المهاجرين واستقبالهم لخدمة الحرب أولا ثم لإعادة اعتمار ما دمر خلال الحرب بعد نهايتها[3].

1 – سم البحوث والدراسات، "محطات في تاريخ الهجرة غير الشرعية". الجزيرة نت، في الموقع:
www.aljazeera.net/specialfiles/pages/b412abf3-787D-45e2-953a-96a27069dbae

2 – دخالة مسعود، "العلاقات الأوروبية الإفريقية وبروز المنافسة الأمريكية بعد الحرب الباردة"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية. جامعة الجزائر، 2005، ص18.

3 – jean robert henry," maghrébins en France de la mère partie au marges l'Europe européen ".revue panoramique. n°55 ,paris, 2001, p27.

وبعد الحربين العالميتين الأولى والثانية واللتين أفرزتا وضعا عالميا جديدا بحيث أصبحت أوروبا في حاجة ماسة إلى مزيد من العمالة من الدول الجنوبية للحوض المتوسط، وبالضبط من الجزائر والمغرب وتونس بعد أن خرجت من الحرب فاقدة لقوتها البشرية ولم تعد تتوفر على السواعد اللازمة لبناء نفسها مروة أخرى، كما أن الدول الأوروبية نفسها كانت متحكمة في حركة المهاجرين من الجنوب عبر قنوات التجمع العائلي، واهم ما ميز هذه المرحلة أن المهاجر الجنوبي تمكن من فهم قواعد اللعبة في دول الشمال وصار يطالب بحق دخول أبنائه المدارس الحكومية وبداية بلورة الخطابات الحقوقية للمهاجر، وكل هذه العناصر بدت للمهاجرين القادمين من دول الجنوب محفزة لهم للالتحاق بنظرائهم ويبدو أن الكثير منهم استفاد من غفلة الأنظمة الأمنية الأوروبية في هذه المرحلة بالذات[1].

فأهمية الهجرة في هذه المرحلة تبرز من خلال مساعدة أوروبا في مواجهة حاجاتها من اليد العاملة في مجال الصناعات الثقيلة والبناء والصناعات الإستراتيجية، أما المهاجرين من دول جنوب المتوسط فقد مكنتهم الهجرة من الحصول عل مستوى من الوعي السياسي والنضالي بفضل احتكاكهم بالنشاط السياسي والنقابي السائد في أوروبا، ومن الناحية الاقتصادية فقد ساهموا في تنمية اقتصاديات بلدانهم الأصلية من خلال التحويلات المالية التي كانوا يرسلونها لأسرهم[2].

ب- المرحلة الثانية(1985-1995):

تميزت هذه المرحلة ببداية ظهور التناقضات المرتبطة بالمهاجرين الشرعيين ومزاحمتهم أبناء البلد الأصليين، وقد تزامن هذا الفعل مع إغلاق مناجم الفحم في كل من فرنسا وبلجيكا التي كانت تستوعب آنذاك اكبر عدد من المهاجرين الشرعيين، وفي مقابل هذا الوضع الاحترازي تزايدت رغبة ابنا جنوب المتوسط في الهجرة تجاه الشمال ما أدى إلى إغلاق الحدود.

1 – قسم البحوث والدراسات، "محطات في تاريخ الهجرة غير الشرعية"، مرجع سابق.

2 – ختو فايزة، "البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورومغاربية"، رسالة ماجيستير علوم سياسية. جامعة الجزائر3، ص25.

وفي 19 جوان 1995 ومع دخول اتفاقية "شنغن" الموقعة بين كل من فرنسا وألمانيا ولكسومبرغ وهولندا حيز التنفيذ تم السماح بموجبها بحرية تنقل الأشخاص المنتمين إلى الفضاء الأوروبي، لكن مع دخول كل من اسبانيا والبرتغال إلى هذا الفضاء اتخذت قضية الهجرة أبعادا غير متوقعة، ولاسيما بعد لجوء سلطات مدريد إلى فرض مزيد من الإجراءات الاحترازية أمام أي عملية هجرة جديدة وذلك في محاولة لمنح مواطنيها مزيدا من الاندماج في الاتحاد الأوروبي.

وفي هذه المرحلة تبرز مفارقة كبيرة تتمثل في الاتفاقية الدولية الصادرة في عام 1990 المخصصة لحماية حقوق العمال المهاجرين وأهاليهم، والتي صادقت عليها تسع دول من الجنوب في عام 1998، ووجه المفارقة هنا هو أن هذه الاتفاقية لم تحظ بقبول أي دولة أوروبية وهو الآمر الذي يفسر الرغبة الأوروبية في التعامل مع هذا المعطى الجديد من منظور جديد، ولو تم الأمر على حساب الحقوق التي تضمنتها المواثيق الدولية الداعية إلى الحق في التنقل والبحث عن غد أفضل.

ج- المرحلة الثالثة(1995 حتى الآن):

أخذت هذه المرحلة طابعا امنيا صارما لجأت من خلاله الدول الأوروبية إلى نهج سياسة أمنية صارمة عبر تنفيذ مقررات "القانون الجديد للهجرة"، والذي يستند إلى تبني إجراءات صارمة بخصوص مسالة التجمع العائلي وإبرام اتفاقيات مع دول الجنوب حول ترحيل المهاجرين غير الشرعيين.

وقبل ذلك فقد قامت الدول الأوروبية في عام 1993 بتعديل قوانينها المتعلقة باللجوء رغم أنها لا تستقبل سوى2 ال3 % من إجمالي اللاجئين في العالم، وكانت ألمانيا أول من بادر إلى ذلك على اعتبار أنها تستقبل ربع حصة أوروبا من اللاجئين ثم تبعتها في ذلك كل من فرنسا وبريطانيا وهو ما أدى إلى ظهور الأشخاص بدون وثائق والذين يعتبرون مهاجرين غير شرعيين وموازاة مع ذلك قامت الدول الأوروبية بالتركيز على عملية إدماج المهاجرين المقيمين في المجتمع الأوروبي وتسوية وضعية الأشخاص الموجودين بصفة غير قانونية حتى يطوى ملف الهجرة

نهائيا[1]، غير أن هذه السياسة الصارمة كان لها اثر عكسي تجلى في تشجيع الهجرة غير الشرعية في ظل الدور الذي لعبه المهاجرون القدامى المقيمون في أوروبا في تدعيمها وتشجيع طريقة الدخول غير القانوني ما دامت الطرق الشرعية مستحيلة، أو بإجراءات جد معقدة حتى بالنسبة لطلبات اللجوء السياسي، وبهذا الشكل انتقلت أوروبا من سياسة تشجيع الهجرة إلى منعها والبحث لها عن وسائل لوقفها وردعها.

لقد تزايدت أعداد المهاجرين غير الشرعيين وتعددت مصادرهم ووجهاتهم ومساراتهم كما تشير إلى ذلك بيانات منظمة الهجرة الدولية، وفي هذا السياق أصبحت جزر الكناري الاسبانية من أهم محطات الهجرة غير الشرعية للمهاجرين من إفريقيا عبر سواحل المغرب والصحراء الغربية وموريتانيا، فقد وصل عام 2006 إلى سواحل جزر الكناري حوالي 30 ألف مهاجر غير شرعي في قوارب خشبية صغيرة، وحسب تصريحات المفوض الأوروبي لشؤون الهجرة "ديميتريس افراموولوس" فقد وصل أكثر من 276 ألف مهاجر غير شرعي إلى الاتحاد الأوروبي عام 2014 أي بزيادة بنسبة 138% مقارنة بعام 2013 حيث وصل عددهم إلى 107365 مهاجر غير شرعي[2].

2- أسباب الهجرة غير الشرعي في حوض المتوسط:

يمكن تقسيم حوض المتوسط إلى منطقتين رئيسيتين فيما يخص ظاهرة الهجرة غير الشرعية، فالمنطقة الأولى هي منطقة الدول الجاذبة للهجرة غير الشرعية وهي دول الاتحاد الأوروبي بما تتميز به من امتلاكها لعناصر القوة الأساسية والشاملة من ثقل اقتصادي ومؤسسات ونظم قائمة على الحوكمة والتعددية والقاعدة القانونية والتنمية المستدامة، فقد أشار صندوق النقد الدولي في جويلية 2007 إلى مستوى أداء منطقة اليورو ولاحظ أن هذه المنطقة شهدت نموا أكثر اتزانا وأنها

1 - blanc chaleart, marie Claude ,histoire de l'immigration .paris : édition la découverte, 2001, p13.

2 - Thibault vandermersch,"l'immigration clandestine en Europe en chiffres",la croix. Dans le site : www.lacroix.com/Actualite/Europe/L-immigration-clandestine-en-Europe-2015-01-15-126794

لم تعد على هامش الحراك العالمي[1]، أما المنطقة الثانية في منطقة جنوب المتوسط وهي في حقيقة الأمر دول دافعة ومرسلة للهجرة غير الشرعية نحو أوروبا ويمكن إجمال الأسباب المؤدية للهجرة غير الشرعية من جنوب المتوسط إلى شماله رغم الخاطر التي تترصدهم فيما يلي:

أ- الأسباب الاقتصادية:

تتمثل الأسباب الاقتصادية الدافعة للهجرة غير الشرعية من جنوب المتوسط إلى شماله في الاختلاف في مستويات التقدم الاقتصادي والاجتماعي بين ضفتي المتوسط، وهذا يجعل الأفراد ينتقلون من حيث مستويات الدخل والتوظيف والظروف الاجتماعية من سكن وتعليم منخفضة وضعيفة وفي اغلب الأحيان مزرية إلى المناطق حيث هذه الأخيرة مرتفعة جدا، وذلك لرفع مستوى معيشتهم والتمتع بمزايا الحضارة والتقدم والعيش في رفاهية بعيدا عن الضغوطات والأزمات التي لا تنتهي في مجتمعات دول حوض المتوسط الجنوبي، فالمهاجر يبحث عن ضمان الفارق بين أجور الدولة المرسلة وبين الأجور المنتظرة في الدولة المستقبلة وحسب الأستاذ "تابينو" فان الهجرة هي رد فعل تجاه التخلف الاقتصادي[2]وكلما زاد الفارق في مستويات الشغل والدخل زادت دوافع الهجرة لدى الأفراد من جنوب المتوسط إلى دول الاتحاد الأوروبي.

فأغلب بلدان جنوب المتوسط المصدرة للهجرة تعاني من تعثر اقتصادياتها الذي يرجع لمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية، فبالنسبة للعوامل الداخلية فإنها تتمثل في التوظيف غير الملائم للثروات البشرية الذي أدى إلى زيادة نسبة البطالة والتيسير غير الملائم للثروات الاقتصادية، ما أدى إلى ضياع فائض اقتصادي حقيقي واعد وغياب سياسة التكامل الداخلي بين القطاعات الاقتصادية المختلفة مع غياب سياسة التوزيع العادل للمداخيل والثروات ما أدى إلى زيادة نسبة التضخم، وهو ما كان سببا كذلك في انعدام العدالة الاجتماعية وزيادة التفاوت الاجتماعي بين أقلية

1 – يوروميد 2، الهجرة النسائية بين دول البحر المتوسط والاتحاد الأوروبي. ص55 في الموقع:
www.enpi.info.eu/../studyonwomen redgiz-euromed-ll-ar-l-pdf.

2 – g .p.tapinos, l'économie des migrations internationales. paris : fondation des sciences politiques, harmand collin , 1974, p14.

من الأغنياء وبين أغلبية تتخبط في البطالة والفقر المدقع، وفيما يخص علاقة هذه البلدان بالخارج فإن هناك مجموعة من العوامل التي أدت إلى تعثر اقتصاديات هذه البلدان منها عجز الميزان التجاري وتبعية معظم هذه البلدان للدول الصناعية وضعف التبادلات التجارية فيما بينها وزيادة المديونية الخارجية.

ب- **الأسباب السياسية:**

تميزت نهاية القرن العشرين بحركات هامة من اللاجئين بصفة فردية أو جماعية من جزاء الحروب والنزاعات التي عرفتها العديد من مناطق العالم، حيث أن عدم الاستقرار الناجم عن الحروب الأهلية والنزاعات وانتهاكات حقوق الإنسان بسبب انتماءاتهم العرقية أو الدينية أو السياسية، يعد احد الأسباب الرئيسية لحركات الهجرة التي تجبر الأفراد على النزوح من المناطق غير الآمنة إلى أخرى أكثر أمنا وهو ما يطلق عليه بالهجرة الاضطرارية أو اللجوء السياسي[1].

وتعتبر منطقة جنوب المتوسط خاصة وإفريقيا بصفة عامة من أهم المناطق المصدرة والمستقبلة للاجئين بسبب الحروب وعدم الاستقرار السياسي الذي تعرفه دول المنطقة، وفي هذا الإطار يمكن القول بان منطقة المغرب العربي تعتبر منطقة عبور للاجئين والمهاجرين القادمين من إفريقيا خاصة من منطقة جنوب الصحراء والبحيرات الكبرى، فالمملكة المغربية تعد نقطة عبور رئيسية نحو اسبانيا عبر مضيق جبل طارق وقد سجل ما بين عامي1997 و2001 حوالي 3286 ضحية غرقت في المضيق[2]، والجزائر وتونس وليبيا هي الأخرى مناطق عبور للمهاجرين القادمين من إفريقيا السوداء حيث أصبحت هذه الدول تعرف انتشارا ملفتا للمهاجرين الأفارقة.

1 – غالية بن زيوش، "الهجرة والتعاون الأورومتوسطي منذ السبعينيات"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية. جامعة الجزائر،2005 ، ص39.

2 – عياد محمد سمير، "الهجرة في المجال الأورومتوسطي: العوامل والسياسات"في: الملتقى الدولي الجزائر والأمن في المتوسط. جامعة قسنطينة، 2008 ، ص225.

ووفقا لتقارير أعدتها وكالة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في شهر أفريل 2015 فقد تم إحصاء وفاة 700 شخص في محاولات الوصول إلى أوروبا من خلال العبور من البحر المتوسط[1]، وتعد جزيرة لامبيدوزا الإيطالية مركزا مهما لاستقبال المهاجرين غير الشرعيين القادمين من السواحل الجنوبية للبحر المتوسط، حيث شهدت هذه الجزيرة العديد من حوادث الغرق لعشرات المهاجرين غير الشرعيين ففي أكتوبر 2013 غرق على سواحلها حوالي 360 شخص اغلبهم من السوريين والاريتريين والصوماليين، وردا على ذلك فقد استحدثت السلطات الإيطالية برنامجا لإنقاذ المهاجرين غير الشرعيين يحمل اسم "بحرنا" وتشرف عليه القوات البحرية الإيطالية وخفر السواحل بهدف إنقاذ اكبر عدد ممكن من الضحايا المحتملين، وقد قدرت المنظمة العالمية للهجرة عدد ضحايا الهجرة غير الشرعية لعام 2014 عبر سواحل البحر المتوسط بحوالي 3 ألاف شخص.

ولا يمكننا إغفال أن دول الضفة الجنوبية من البحر المتوسط لا تزال تشهد تأخرا كبيرا فيما يتعلق بالديمقراطية والحكم الراشد والرشادة في تسيير مواردها، وهذا يجعل شعوبها تعاني من الأنظمة الشمولية التسلطية وما ينجر عنها من تداعيات سياسية وأمنية واقتصادية، ويقول كوفي عنان الأمين العام السابق للأمم المتحدة في هذا الشأن" بأن الحوكمة الرشيدة قد تكون بمثابة العامل الأهم في الصراع ضد الفقر ومن اجل التنمية "[2].

وتعاني أغلبية دول جنوب المتوسط من حالة عدم الاستقرار السياسي وضعف المشاركة السياسية وشيوع ظاهرة الفساد وإهدار المال العام، وكل ذلك انعكس على التنمية الاقتصادية في تلك الدول هذه الأخيرة التي لن تتحقق في ظل عدم وجود حرية اقتصادية فعلية ومنافسة حرة وفي

1 – Jeune Afrique," Naufrage de migrants en Méditerranée : hécatombe de 700 morts redoutée". dans le site : http://www.jeuneafrique.com/230117/politique/naufrage-de-migrants-en-m-diterran-e-h-catombe-de-700-morts-redout-e/

2 – يوروميد2، "الهجرة النسائية بين دول البحر المتوسط والاتحاد الأوروبي"، مرجع سابق، ص93.

ظل اقتصاديات ريعية احتكارية وهذا في مجمله ما يضعف أداءها الاقتصادي، وكل هذه الظروف السالفة الذكر تدفع بالأفراد إلي اتخاذ قرار الهجرة وبكل الوسائل وبدون التفكير في نتائجه.

ج- الأسباب الاجتماعية:

إن الهجرة غير الشرعية تجري وتدور في مجالين مختلفين ديموغرافيا، فاحدهما يعرف زيادة كبيرة في النمو السكاني الغير متناسب مع النمو الاقتصادي تصل إلى حد العجز عن تلبية الطلب الوطني على الشغل والسكن والخدمات الاجتماعية، أما المجال الآخر فيعرف انخفاضا في النمو السكاني وخاصة فئة الشباب وهذا ما يجعله في أمس الحاجة إلى اليد العاملة، وبالنسبة لدول شرق وجنوب المتوسط فان نموها السكاني مرشح للارتفاع على مدى 20 سنة القادة حسب تقديرات منظمة الأمم المتحدة، ففي سنة 1997 مثلا قدر عدد سكان الدول المطلة على حوض المتوسط بحوالي 300 مليون نسمة هذا الرقم الذي سوف يرتفع إلى حوالي 500 مليون نسمة في حدود عام 2025.[1]

ومن النتائج الأولى للانفجار الديموغرافي نجد مشكلة البطالة، فإذا كان الفرد العامل يرى أن انخفاض الدخل مبرر كاف للهجرة بغرض رفع مداخليه، فان العاطل عن العمل يرى أن مبرره أكثر من كافي لذا تعتبر البطالة احد الأسباب الرئيسية للهجرة إلى الخارج وإلى دول الاتحاد الأوروبي بالضبط، وتزداد حدة البطالة في دول العالم الثالث ومنها دول جنوب المتوسط، ففي إفريقيا مثلا البطالة هي اعلي من معدلات البطالة في العالم مع أنها غير موزعة بالتساوي بين البلدان بحسب نوع الجنس والفئات العمرية، وحسب التقرير السنوي لمنظمة العمل الدولية لعام 2013 فقد بلغت معدلات البطالة الإجمالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حوالي 11,7%، وتبلغ نسبة البطالة لدى الشباب حوالي 28,9%.[2]

1- b.elkhader, l'Europe et la méditerranée géopolitique de la proximité. paris :harmattan,1994, p66.

2 - التقرير السنوي لمنظمة العمل الدولية لعام 2013، ص26.

والملاحظ أن البطالة في الحوض الجنوبي للبحر المتوسط تمس كل الأفراد ومن جميع المستويات العلمية والمهنية وحتى الحاصلين على شهادات عليا، ففي مصر والمغرب العربي نجد أن معدلات البطالة في أوساط المتخرجين من الشباب هي من أعلى المعدلات في العالم، كما أن معظم الشباب الذين حصلوا على فرص عمل يتقاضون أجورا غير عادلة وبالكاد تكفي تكاليف المعيشة المتواصلة الارتفاع، علاوة على الأعداد المتزايدة من الشباب الذين يقومون بعمال هامشية في قطاع الاقتصاد غير المنظم[1]، ووفقا لتقديرات منظمة العمل الدولية فان هناك حاجة لإيجاد ما يزيد عن 27 مليون فرصة عمل على المدى القصير والمتوسط للتغلب على مشكلة البطالة وبمثل ذلك تحديا كبيرا لدول المنطقة.

د-الأسباب الجغرافية والبيئية:

يضاف إلى الأسباب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المؤدية والمساعدة على الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عامل القرب الجغرافي لحوض جنوب المتوسط من أوروبا، فأوروبا لا تبعد عن الشاطئ المغربي إلا بحوالي14 كلم والشاطئ الاسباني يمكن رؤيته من الشاطئ المغربي، وبذلك فان قرب دول الشمال الإفريقي من أوروبا ساعد على تسهيل عملية انتقالهم إلى الضفة الشمالية وبأبسط الوسائل المتاحة، سواء من تونس إلى ايطاليا أو من الجزائر والمغرب إلى اسبانيا، كما أن موقع دول الشمال الإفريقي المحاذي لأوروبا جعلها كنقطة عبور للمهاجرين غير الشرعيين القادمين من إفريقيا جنوب الصحراء وآسيا المتجهين إلى أوروبا.

3- طرق ومنافذ الهجرة غير الشرعية من جنوب إلى شمال حوض البحر المتوسط:

يسلك المهاجرين غير الشرعيين في أثناء انتقالهم من دول حوض المتوسط الجنوبية إلى دول الاتحاد الأوروبي عدة طرق أو منافذ سواء في الشمال الإفريقي أو في شرق حوض المتوسط، وتكون المنافذ في اغلب الحالات متحكم فيها من طرف شبكات متخصصة في تهريب المهاجرين

1 - نفس المرجع ، ص7.

غير الشرعيين، ويمكن تتبع أهم الطرق والمنافذ التي يسلكها المهاجرون غير الشرعيون بين ضفتي حوض المتوسط فيما يلي:

أ- منافذ الشمال الإفريقي:

تكون هذه المنافذ عبر دول الشمال الإفريقي (الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا، موريتانيا، ومصر) باتجاه شمال المتوسط إلى المناطق الأوروبية القريبة من سواحل دول الشمال الإفريقي، وينتقل المهاجرون غير الشرعيون من خلال شبكات تهريب وسماسرة ووسطاء ومكاتب سفريات غير قانونية منتشرة عبر كل أنحاء القارة الإفريقية.

فالمهاجرين غير الشرعيين من مصر تبدأ رحلتهم باجتياز الحدود المصرية إلى ليبيا عن طريق عصابات التهريب، حيث يضطرون للإقامة لفترات طويلة قد تتجاوز الشهر في ظروف صعبة وقاسية في انتظار لحظة العبور، حيث يستقلون مراكب مطاطية خفيفة باتجاه الشواطئ الايطالية وكثيرا ما يكون مصير هذه القوارب هو الغرق نتيجة الحمولة الزائدة للقارب، وهناك مسالك غرب ليبيا تمتد حتى زوارة ينتقل منها المهاجرون غير الشرعيون إلى صقلية أو إلى مالطا أو إلى جزيرة لامبيدوزا التي تستقبل المهاجرين غير الشرعيين القادمين من تونس أيضا، فهذه الجزيرة لا تبعد سوى 60 ميلا بحريا عن تونس وتنطلق القوارب إليها من ميناء المهدية التونسي أو ميناء حلق الوادي.

أما رحلة المهاجرين غير الشرعيين من الجزائر فتنطلق من وهران لمدة 12 ساعة إلى مالاقا الاسبانية، وتكون وجهة المهاجرين غير الشرعيين من المغرب إما من سبتة أو مليلية برا أو عبر جبل طارق إلى الشواطئ الاسبانية أو إلى جزر الكناري، وكذلك الشأن بالنسبة للمهاجرين غير الشرعيين من موريتانيا الذين يتوجهون في غالب الأحيان إلى تلك الجزر، وفي حال فشل محاولة المهاجرين غير الشرعيين دخول الدول الأوروبية فان الأمر ينتهي بالغرق في مياه البحر المتوسط أو الاحتجاز لبعض السنوات ثم العودة إلى البلد الأصلي خائبين في الوقت الذي ما يزال الأهل

يعانون من وطأة سداد الدين المتبقي من تكاليف رحلة السفر[1]، وتشير إحصائيات الأمم المتحدة إلى نحو مليوني شخص قد نزح إلى المملكة المغربية برا من بعض الدول الإفريقية خلال السنوات الأخيرة، وتوجه هؤلاء إلى اسبانيا بحرا ما يعرضهم إلى الكثير من الأخطار، وقد وصل خلال عام 2006 أكثر من 27 ألف لاجئ إلى جزر الكناري عن طريق قوارب قديمة وغير مؤهلة للرحلات البحرية[2]، كما وصل حوالي 14 ألف إلى الأراضي الايطالية بينما وصل أكثر من 1600 مهاجر غير شرعي إلى الأراضي المالطية.

ب- منافذ شرق البحر المتوسط:

تعتبر لبنان نقطة تجمع المهاجرين غير الشرعيين شرق حوض البحر المتوسط حيث يصل هؤلاء من كل من الأردن وسوريا ولبنان نفسه، كما قد ينظم إليهم بعض القادمين من مصر والسودان، وتعتبر تركيا كذلك كمنطقة عبور مهمة في هذا المسلك[3].

ويصل هؤلاء المهاجرون غير الشرعيون إلى لبنان عن طريق وسطاء يرتبون لهم السفر من بلدانهم الأصلية ويكون مركز تجميعهم غالبا في منطقة البقاع اللبنانية، وتبدأ الرحلة بعد أن يدفع كل شخص مبلغ ألفي دولار أو أكثر أحيانا، لينطلقوا في دفعات من 10الى 12 شخص يعبرون الحدود اللبنانية السورية عبر طرق جانبية بعيدة عن الرقابة، أين يتلقاهم احد السماسرة المختصين في تهريب المهاجرين غير الشرعيين ليعبر بهم من الأراضي السورية إلى الأراضي التركية، ليتسلمهم مهرب أخر تركي الجنسية يوصلهم إلى أنطاكيا وذلك عبر طرق جانبية بعيدة عن الرقابة الحكومية، ثم ينتقلون بعد ذلك إلى أزمير التركية المطلة على بحر ايجة قبالة السواحل اليونانية ليركبوا قوارب مطاطية بعدد يتراوح بين 25 و 40 شخص للوصول إلى جزيرة يونانية قريبة اسمها "ساموس" ومنها إلى داخل اليونان، ليصبح الطريق مفتوح تجاه دول الاتحاد الأوروبي الأخرى هذا

1 – محمد محمود السرياني، "هجرة قوارب الموت عبر البحر المتوسط بين الجنوب والشمال"، في: مكافحة الهجرة غير المشروعة. مرجع سابق، ص180.

2 – عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض الكريم مبارك، مرجع سابق، ص43.

3 – محمد محمود السرياني، مرجع سابق، ص117.

إذا قدر لهم النجاة، أما إذا حدث العكس وعثرت عليهم السلطات الأمنية اليونانية فقد تعيد القارب إلى تركيا ليتولى الأتراك احتجازهم أو يمنع القارب من أن يرسو على الساحل اليوناني، فيعلق هؤلاء المهاجرون غير الشرعيين في البحر أو يلجا المهاجرون غير الشرعيون في بعض الأحيان إلى تمزيق القارب المطاطي بالسكاكين ليغرق مما يجبر السلطات على إسعافه ونقل ما تبقى منهم حيا إلى الأراضي اليونانية، لينظر في أمرهم وكثيرا ما يدعي هؤلاء بأنهم عراقيون أو سوريون أو فلسطينيون حتى يتعامل معهم على اعتبار أنهم لاجئون سياسيون.

لكن أحيانا قد لا تكون اليونان هي المقصد فقد يتوجه المهاجرون غير الشرعيون إلى رومانيا أو بلغاريا، فيتم نقلهم إلى الجزء الأوروبي من تركيا ومنها إلى حدود الدول المجاورة في كل من بلغاريا ورومانيا، ويكون العبور خلسة بعيدا عن رقابة السلطات التركية أو عن طريق الموانئ التركية المطلة على البحر الأسود[1].

ثالثا: تداعيات الهجرة غير الشرعية على دول حوض البحر المتوسط وآليات مكافحتها:

للهجرة غير الشرعية مجموعة من التداعيات الاجتماعية والأمنية والاقتصادية والصحية بالنسبة لدول حوض المتوسط، كما أن هذه الأخيرة اتخذت مجموعة من الآليات والإجراءات من اجل للحد والقضاء على هذه الظاهرة.

1- تداعيات الهجرة غير الشرعية على دول حوض البحر المتوسط:

على الرغم من الآثار الوخيمة للهجرة غير الشرعية سواء الموت غرقا أو السجن في البلدان الأوروبية إلا أن هناك إقبالا كبير على تلك الهجرة، حيث يقدر عدد المهاجرين إلى أوروبا خلال السنوات العشرة الماضية 25 مليون مهاجر 65 % منهم وصلوا إلى الأراضي الأوروبية بطرق غير شرعية[2]، كما تقدر منظمة العمل الدولية حجم الهجرة غير الشرعية ما بين 10و15 % من عدد المهاجرين في العالم البالغ نحو 180 مليون شخص، ووفقا لتقرير منظمة الهجرة فان حجم

1- عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض الكريم مبارك، مرجع سابق، ص178.

2- هشام بشير، مرجع سابق، ص170.

الهجرة غير الشرعية إلى الاتحاد الأوروبي قد وصل إلى 15 مليون شخص فيما تقدر الشرطة الأوروبية (EUROPOL) عدد المهاجرين غير الشرعيين في دول الاتحاد الأوروبي بنحو نصف مليون شخص، وينتج عن ظاهرة الهجرة غير الشرعية مجموعة من التداعيات والمخاطر منها:

أ- **التداعيات الاجتماعية:**

تتمثل تداعيات الهجرة غير الشرعية الاجتماعية فيما يلي:

- **مشكلة الاندماج:**

تثير قضية الهجرة عامة مشكلة اندماج المهاجرين في المجتمعات المستقبلة أي المجتمعات الأوروبية، حيث تواجههم مجموعة من الصعوبات للتكيف مع المجتمع الجديد، ويزداد الأمر مع مشكلة الهجرة غير الشرعية حيث يفتقد المهاجرين في هذه الحالة السند القانوني لوجودهم في الدول المستقبلة، وينظر المجتمع لهم على أنهم لصوص أو متطرفين أو مجرمين، ويساهم في تفاقم هذه المشكلة التناول الإعلامي المتحيز لوسائل الإعلام الأوروبية، وكذا التيارات اليمينية الأوروبية المتطرفة التي تعمل على الخلط بين الهجرة والإجرام والتطرف.

وتعد أعمال الشغب التي عرفاها فرسا وبعض الدول الأوروبية مثل تفجيرات لندن تجسيدا لمعضلة الاندماج وفشل سياسات الاستيعاب الأوروبية بعد عقود من الهجرة وقد اعترف عدد من الساسة الأوروبيين بذلك، فعلى سبيل المثال أشار "جوزي مانوال باروسو" رئيس المفوضية الأوروبية إلى أن " العنف في الضواحي الفرنسية يمثل مشكلة أوروبية، لان مدنا أخرى في أوروبا تواجه هذه المشاكل وان ثمة مشكلة الاندماج للمجموعات الثقافية والدينية المختلفة[1].

وقد كان لقانون منع ارتداء الرموز الدينية في المدارس الفرنسية أثرا سلبيا في أوساط المهاجرين، ومن ناحية أخرى فقد ساهمت العديد من الظروف مثل مشكلات البطالة

1 – ختو فايزة ، مرجع سابق، ص114.

والتهميش والفقر والأمية إضافة إلى أزمة الهوية التي يعاني منها المهاجرون في تعميق مشكلة الاندماج.

- **مشكلة الزواج المختلط:**

تثير مشكلة الهجرة عامة مشكلة الزواج المختلط وما ينتج عنه من تشتت اسري يؤثر على توجهات الأطفال وقيمهم وتنشئتهم وهويتهم، وتزيد الهجرة غير الشرعية من الأمر خطورة حيث يسعى المهاجرون غير الشرعيين إلى الزواج من الأوروبيات وذلك للحصول على الجنسية، ويكون في اغلب الأحيان زواج مصلحة محدد بمدة يدفع مقابله المهاجر أموالا للزوجة ثم يتم الطلاق بعد ذلك.

ب- التداعيات الأمنية:

إن الوجود غير الشرعي والغير متحكم فيه للأجانب في أوروبا من دول حوض جنوب المتوسط أصبح يشكل مصدرا للتهديدات الأمنية بالنسبة لأوروبا، وذلك لكون المهاجرين غير الشرعيين لهم علاقات وطيدة بشبكات التزوير والمتاجرة بالمحذرات وامتهان الدعارة، ونظرا لان المهاجرين غير الشرعيين لا يحملون بطاقات إثبات الشخصية فان ذلك يعني انه في حالة ارتكابهم لجرائم فلا يمكن التعرف عليهم، وبالتالي فان ذلك يؤدي إلى تفشي المشاكل الأمنية والإجرام في المجتمعات الأوروبية.

فبعد أحداث 11 سبتمبر 2001 فقد اتجهت معظم الدول الأوروبية نحو التشدد تجاه قضايا الهجرة غير الشرعية والمهاجرين، وفرضت المزيد من الإجراءات والقيود بحقهم، كما قامت بإقرار وتنفيذ قوانين مكافحة الإرهاب، ولقد أدت هذه القوانين الجديدة إلى التضييق والضغط على المهاجرين وبالخصوص المهاجرين من ذوي الأصول العربية والإسلامية، وكل ذلك كان نتاج لخوف الأوروبيين من قضية الهجرة خصوصا فيما يخص الأشخاص والأمن العام، وتشكلت رؤية لدى الأوروبيين بان المهاجرين أصبحوا يشكلون عبئا ثقيلا عليهم من حيث تهديدهم للهوية

الأوروبية أو فيما يخص الشغل والخدمات التي يحصلون عليها من قبل الدول الأوروبية فالتكفل بالمهاجرين حسبهم يؤثر على مستويات معيشتهم وحصولهم على الحقوق المطلوبة من قبل دولهم.

ج- التداعيات الاقتصادية:

لقد أصبحت التحويلات المالية للمهاجرين تشكل مصدرا مهما من مصادر الدخل القومي للدول المرسلة، وبالرغم من أن المهاجرين غير الشرعيين يعتبرون أهم مصدر لليد العاملة الرخيصة غير أن ذلك في حد ذاته يعد مشكلا أساسيا وخلالا اقتصاديا في سوق العمل الأوروبية باعتبار أن اليد العاملة من المهاجرين غير الشرعيين تعتبر منافسا قويا لليد العاملة المحلية[1]، بالإضافة إلى ذلك فان البطالة قد تفشت في الدول الأوروبية كما أن المهاجرين غير الشرعيين يعملون في إعمال شاقة وبأجور زهيدة ويرضون بكل الشروط مخافة أن يقوم أصحاب العمل الأوروبيون بالتصريح بهم لدى مصالح الشرطة الأوروبية.

لقد أدت الأزمات الاقتصادية والمالية العالمية في العشريتين الأخيرتين إلى مشاكل مستعصية لدى الأوروبيين حيث تدهورت أوضاع العمال والطبقة الوسطى ومختلف الشرائح الاجتماعية[2]، وبذلك فقد كانت رؤية المواطن الأوروبي للمهاجرين تتلخص في أنهم دخلاء وهم قد زاحموه في كل شيء في السكن وفي العمل وفي الرعاية الصحية وفي الخدمات العامة، وبذلك فقد ظهرت تيارات سياسية أوروبية مناوئة لوجود المهاجرين في أوروبا، ويكون الأوروبي قد نسي بأنه يوم كان هو يعيش في زمن الرفاه الاقتصادي كان هذا المهاجر هو من بني السكك الحديدة والمنشآت العامة وهو من عمل في مناجم الفحم والطرقات وغيرها من الأعمال الرخيصة والصعبة على الأوروبيين.

1 – ناجي عبد النور، "الأبعاد غير العسكرية للأمن في المتوسط:ظاهرة الهجرة غير القانونية في المغرب العربي"، في: الملتقى الدولي الجزائر والأمن في المتوسط. مرجع سابق، ص121.

2 – هانس بيتارمان، هارالد شومان، فخ العولمة. الكويت: عالم المعرفة، 1998 ، ص9.

د-التداعيات الصحية:

إن قدوم أعداد من المهاجرين غير الشرعيين من الحوض الجنوبي للبحر المتوسط خاصة من إفريقيا السوداء المارين من شمال إفريقيا وما يحملونه من أمراض متعددة ومستعصية في أوساط البعض منهم مثل : السيدا والأمراض الجنسية والتهاب الكبد الوبائي وغيره من الأمراض، كل ذلك أصبح يشكل خطرا كبيرا على صحة أفراد المجتمع الأوروبي، بالإضافة إلى ذلك فان المهاجرين غير الشرعيين لا تتوفر لديهم الإمكانيات اللازمة لتحمل نفقات العلاج كما أنهم لا يدخلون تحت مضلة الرعاية والتامين الصحي.

2- آليات مكافحة الهجرة غير الشرعية في حوض البحر المتوسط:

نظرا للخطورة التي أصبحت تشكلها ظاهرة الهجرة غير الشرعية على الأنظمة الأمنية وعلى مجتمعات دول حوض المتوسط فقد اتخذت هذه الأخيرة مجموعة من الآليات للحد من تفاقم هذه الظاهرة وما يترتب عنها سواء على الدول المرسل أو على الدول المستقبلة، وفي هذا الشأن فقد قامت دول الاتحاد الأوروبي باتخاذ مجموعة من الإجراءات الأمنية والتي تمثلت في:

أ-إنشاء مراكز اعتقال للمهاجرين غير الشرعيين:

لقد قامت دول الاتحاد الأوروبي بإنشاء مراكز اعتقال خاصة بالمهاجرين غير الشرعيين الذين يتم القبض عليهم على السواحل الأوروبية، حيث يتم احتجازهم ومن ثم ترحيلهم إلى بلدانهم الأصلية، ولا توجد في هذه المراكز ادني المعايير الإنسانية المطلوبة في الاعتقال، وقد سمح القانون الجديد الذي أصدره البرلمان الأوروبي في عام 2008 باحتجاز المهاجرين غير الموثقين وملتمسي اللجوء السياسي الذين لم يوافق على طلباتهم، وكذلك الأطفال غير المصحوبين بالكبار لمدة أقصاها 18 شهرا مع السماح بالحظر لمدة خمس سنوات على الدخول إلى الاتحاد الأوروبي، وفي هذا الشأن فقد انتقدت مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في أكتوبر 2008 فترات

الاحتجاز الواردة في ذلك القرار ورأى بأنها مفرطة وتؤدي بالإضرار للحق في حرية المهاجرين، كما تعرضت مراكز الاحتجاز لانتقادات شديدة من قبل المنظمات الحقوقية.

وقد تقدمت ألمانيا وبريطانيا باقتراح نقل معسكرات الاحتجاز بالاتحاد الأوروبي إلى دول الشمال الإفريقي، على أن تتولى المفوضية الأوروبية لشؤون اللاجئين عملية فحص طلبات ملتمسي اللجوء، وتحديد ما إذا كان المحتجزون الراغبون في الهجرة يستحقون وضعية اللاجئ أم لا، وهي الفكرة التي طرحت أثناء عقد قمة الاتحاد الأوروبي في جوان 2003، حيث تمت الدعوة إلى أن تقوم المفوضية الأوروبية خلال عام بإعداد إجراءات لنظام أكثر يسرا وسهولة في الإدارة لتنظيم دخول الأفراد إلى الاتحاد الأوروبي ممن هم بحاجة للحماية الدولة، إلا انه وبعد عام من ذلك روجت المفوضية الأوروبية لفكرة توطين اللاجئين في الاتحاد الأوروبي بالتنسيق مع المفوضية الدولية لشؤون اللاجئين.

وتعليقا على اقتراح ألمانيا وبريطانيا بإقامة معسكرات لاستقبال اللاجئين في دول الشمال الإفريقي وبحث طلباتهم هناك قبل إقدامهم على مغامرة الهجرة غير الشرعية، يقول الباحث "ستيفان ألشر" من معهد دراسات الهجرة المقارنة " حتى الآن، لا يحظى هذا المشروع بأغلبية كافية في الاتحاد الأوروبي، ومن وجهة نظري فإنه ما دام لا يوجد نظام قانوني محايد يمكن الاعتماد عليه في هذه الدول وما دامت حقوق الإنسان لا تحظى بالاحترام هناك، فإن الاقتراح يبقى غير قابل للنقاش إضافة إلى أن اقتراحا كهذا لن يحل مشكلة الهجرة غير الشرعية كما يتوقع أصحابه، ولكن سوف يزيحها فقط إلى دول أخرى خارج حدود الاتحاد الأوروبي"[1].

ت- أسلوب ترحيل المهاجرين غير الشرعيين:

لقد قام المجلس الأوروبي في أكتوبر 2008 بتبني الاتفاق الأوروبي الخاص بالهجرة وهو حجر الأساس لسياسة الهجرة أثناء فترة الرئاسة الفرنسية للاتحاد الأوروبي في النصف الثاني من

1 – فتيحة ليتيم، نادية ليتيم، "البعد الأمني في مواجهة الهجرة غير الشرعية"، السياسة الدولية. في الموقع:
www.digital/ahram.org/motnw3a/apsx?serial=409059§archid=12.

عام 2008، ويفرض الاتفاق غير الملزم رقابة اشد على لم أسر المهاجرين ويدعو دول الاتحاد الأوروبي إلى السعي لتبني الطرد ودفع النقود للمهاجرين لكي يعودوا إلى بلدانهم الأصلية، والعودة للدخول في اتفاقيات مع دول الأصل لإبعاد المهاجرين غير الشرعيين، ويثير الاتفاق المخاوف بشان أثره المحتمل على الحق في الحياة الأسرية، وخطر الاضطهاد أو المعاملة السيئة.

ث- تشديد الحراسة الأمنية على حدود دول الاتحاد الأوروبي:

لقد اتخذت الدول الأوروبية مجموعة من الإجراءات الأمنية لتشديد الحراسة على طول حدودها الساحلية، ومن بين تلك الإجراءات المشروع الاسباني الممول من طرف الاتحاد الأوروبي والقاضي ببناء جدار يصل علوه إلى ستة أمتار، وهو جدار مجهز برادار للمسافات البعيدة وبكاميرات للصورة الحرارية وأجهزة للرؤية الليلية وبالأشعة تحت الحمراء.

وفي نفس الوقت فقد قامت اسبانيا بإنشاء مراكز للمراقبة الاليكترونية مجهزة بوسائل إشعار ليلية ورادارات، ودعمت هذه المراكز بجهاز "سيف" وهو جهاز مصمم لحراسة مضيق جبل طارق، وبالإضافة إلى ذلك فقد تم إطلاق مشروع القمر الاصطناعي المسمى " شبكة الحصان البحري "لمراقبة عمليات الهجرة غير الشرعية في مضيق جبل طارق الذي يربط القارتين إفريقيا وأوروبا بتكلفة قدرت بأكثر من 3.5 مليون يورو، ومن شأن هذا الانجاز مساعدة الدوريات العسكرية البحرية المغربية والاسبانية على محاربة الشبكات المختصة في تهريب البشر التي تعتمد على تجهيزات ومعدات لوجيستيكية جد متطورة.

وهكذا، يلاحظ أن التركيز المستمر الجانب الأمني ضمن ساسة الاتحاد الأوروبي الخاصة بالهجرة قد انعكس على تعزيز الحراسة على الحدود بدلا من ضمانات حقوق الإنسان، وهو ما يظهر أساسا في إنشاء وكالة الرقابة الأوروبية على الحدود وفي زيادة الميزانية المخصصة لهذه الوكالة، وقد تبنى الاتحاد الأوروبي إجراءات أخرى خاصة بالهجرة غير الشرعية داخل أوروبا لعل أبرزها بنك المعلومات الأوروبي الذي يهدف إلى مراقبة تحركات الجانب في أوروبا، ويأخذ معلومات بيوميترية عنهم في حالة قدومهم من بلدانهم الأصلية إلى أوروبا، كما يحفظ بصمات

الأصابع والعين في جهاز الكومبيوتر لجميع من يريد الدخول إلى أوروبا، بما في ذلك الأطفال البالغين ست سنوات وذلك لمدة خمس سنوات.

وبالإضافة إلى ذلك فان دول الاتحاد الأوروبي تربطها ببعضها ومع دول حوض المتوسط الجنوبية مجموعة من اتفاقيات التعاون الجماعية والثنائية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية والتي نذكر منها:

أ- اتفاقية شنغن:

تم التوقيع على اتفاقية "شنغن" في دولة ليكسومبورغ سنة 1985 من طرف 30 دولة معظمها أعضاء في الاتحاد الأوروبي، وتوجب هذه الاتفاقية تبادل الدول الأعضاء في الاتفاقية المعلومات الشخصية والأمنية مع بعضها البعض عبر ما يسمى بنظام "شنغن" المعلوماتي، هذا الأخير الذي ساعد على الحد من دخول المهاجرين غير الشرعيين الذين كانوا يتحايلون بالدخول من دول أخرى غير دولة المقصد التي رفضت طلبهم بالسفر إليها من قبل، وذلك بالحصول على تأشيرة بالسفر لدولة أخرى للسياحة ثم السفر منها إلى دولة المقصد، وقد اعتمدت الشرطة الأوروبية "اليوروبول" على نظام "شنغن" في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية خاصة في حوض البحر المتوسط[1].

ب- إطار الشراكة الأورومتوسطية:

لقد تبنى مشروع الشراكة الأورومتوسطية مفهوم الشراكة لضمان الاستقرار وتحسين الأمن بين ضفتي المتوسط، وقد اشتملت تلك الشراكة على ثلاثة محاور من بينها محور الشراكة والأمن والذي يشتمل على الشؤون الداخلية والعدالة وحقوق الإنسان والديمقراطية وملف الهجرة ببعديه الأمني- السياسي والاجتماعي، وبما أن الهجرة غير الشرعية تعد ظاهرة عابرة للحدود والأقاليم

1 – عزت حمد الشيشيني، "المعاهدات والصكوك والمواثيق الدولية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية"، في: مكافحة الهجرة غير المشروعة. مرجع سابق، ص148.

وتهدد امن واستقرار منطقة حوض البحر المتوسط فقد أصبحت رهانا مشتركا بالنسبة لدول شمال وجنوب البحر المتوسط، حيث تم عقد أول اجتماع اورومتوسطي عن الهجرة في نوفمبر 2007 بالبرتغال وتم التركيز فيه على انه يجب التقليل من الهجرة غير الشرعية وذلك من خلال تحسين سوق العمل ودعم الدول المصدرة للهجرة، وتمت الإشارة إلى إجراءات توثيق الهجرة غير الشرعية وتعزيز أفضل المعايير للعودة الطوعية للمهاجرين غير الشرعيين إلى دولهم.

ج-مبادرة 5+5:

لقد اتخذت آلية 5+5 لدول غرب البحر المتوسط في اجتماعها بتونس عام 2002 بعض التدابير الخاصة بمكافحة الهجرة غير الشرعية والتي تلخصت في:

- تبادل المعلومات وتقاسم الخبرات التقنية بين البلدان الأصلية ودول العبور وبلدان الاستقبال من اجل منع ومكافحة الهجرة غير الشرعية.
- تدعيم وإضفاء فعالية اكبر على التعاون من اجل مكافحة ومقاومة الهجرة غير الشرعية في البلدان المرسلة وبلدان العبور والاستقبال من خلال اعتماد مقاربة متوازنة ومتناسقة في هذا المجال، وخاصة من خلال تطوير آليات مقاومة الشيكات التي تستعمل في التهريب غير القانوني للبشر والاتجار بهم، والبحث عن وسائل لتوفير المساعدات اللازمة لضحايا هذه المخالفات، وتدعيم التعاون التقني والفني في مجال تكوين وبناء قدرات العاملين وتجهيز وسائل المراقبة لحدود دول الضفة الغربية للبحر المتوسط.

د- سياسة الجوار الأوروبية:

في عام 2003 ومع زيادة التوسع القائم بالاتحاد الأوروبي قامت المفوضية الأوروبية بتقديم مفهوم جديد أطلق عليه "سياسة الجوار الأوروبي" لكافة الدول المجاورة للاتحاد الأوروبي شرقا وجنوبا والتي تضم من جنوب البحر المتوسط كل من: الجزائر، مصر، الأردن، ليبيا، لبنان، المغرب، إسرائيل، فلسطين المحتلة، سوريا، تونس، ومن الجهة الشرقية لأوروبا كل من: أرمينيا،

أذربيجان، روسيا البيضاء، جورجيا، مولدوفيا، أوكرانيا ويتم عمل سياسة الجوار وفقا لمجموعة من البرامج المتمثلة في:

- برامج إقليمية متعلقة بمنطقة شرق أوروبا والضفة الجنوبية للبحر المتوسط.
- برامج متخصصة متعلقة بحقوق الإنسان والديمقراطية والهجرة واللجوء ومكافحة الفقر، وذلك نظرا لان تلك المشاكل هي في الحقيقة من أهم أسباب الهجرة غير الشرعية.
- برامج عابرة للحدود وذلك من خلال التعاون العابر للحدود للتحكم في تدفق المهاجرين غير الشرعيين، وقد كان من أهم أهدافها إقامة شراكات اقتصادية لتقليص نسبة الفقر وخلق تنمية حقيقية في دول الجنوب المتوسط وكل ذلك يساهم في تقليص نسبة المهاجرين غير الشرعيين.

وتسمح كذلك سياسة الجوار الأوروبية بوضع إدارة مشتركة للحدود والتي ترتكز في عملها على المراقبة الخارجية لدخول المهاجرين غير الشرعيين للاتحاد الأوروبي، وعلى بناء مناطق انتظار خارج حدود "شنغن" وذلك من خلال إنشاء قوات حرس الحدود وشرطة للدول الشريكة مكلفة باستقبال وضبط المهاجرين غير الشرعيين ومكافحة الاتجار بالبشر والمخدرات والسلاح.

هـ-بيان الرباط 2006:

في 13 جويلية 2006 طلبت 60 دولة افريقية وأوروبية مساعدة المفوضية العليا لشؤون اللاجئين لمعالجة مشكلة الهجرة غير الشرعية من إفريقيا إلى أوروبا، فغالبا ما يمتزج اللاجئون مع المهاجرون غير الشرعيين وهذا ما سبب قلقا كبيرة بالنسبة للمفوضية نفسها، وبذلك فقد اصدر 57 وزيرا من بينهم 30 وزيرا أوروبيا و27 وزيرا إفريقيا في العاصمة المغربية الرباط بيانا اتفقوا فيه على التعاون وحمل المسؤولية المشتركة في معالجة مشكلة الهجرة غير الشرعية من إفريقيا إلى

أوروبا مع احترام حقوق المهاجرين واللاجئين وتوفير الحماية الدولية تماشيا مع الالتزامات الدولية للدول المشاركة[1].

و- الاتفاقيات الثنائية بين دول حوض البحر المتوسط:

هناك مجموعة من الاتفاقيات الثنائية التي تربط دول حوض المتوسط ببعضها البعض في مجال الهجرة غير الشرعية والتي نذكر منها:

- **الاتفاقية المصرية-الايطالية:**

وتنص على إعطاء السلطات المصرية المدة الكافية لإعادة توطين مواطنيها مع تحمل الجانب الايطالي كافة التكاليف اللازمة لذلك، وبموجب هذه الاتفاقية تم تسوية أوضاع الآلاف من المصريين المقيمين بشكل غير شرعي في ايطاليا سنة 2006، كما أمنت هذه الاتفاقية حصة سنوية في سوق العمل الإيطالية بلغت8 ألاف تأشيرة عمل دائمة وموسمية للعمالة المصرية ، وفي حالة الحاجة لتأهيل وتدريب العمالة يقوم الجانب الايطالي بتنظيم دورات تدريبية لتأهيل العمالة المصرية.

- **الاتفاقية الجزائرية الايطالية:**

وقد تم بموجب هذه الاتفاقية ترحيل الآلاف من المهاجرين غير الشرعيين الجزائريين بالتعاون مع الجانب الجزائري، وقدمت الحكومة الايطالية من جانبها وبموجب تلك الاتفاقية ألفي تأشيرة عمل للجزائريين في سنتي 2008 و 2009.

- **الاتفاقية الليبية الايطالية:**

وهي مذكرة تفاهم وقعت في جوان 2003 وذلك من اجل الحد من الهجرة غير الشرعية من ليبيا إلى ايطاليا، سواء من المواطنين الليبيين أنفسهم أو ممن يتخذون ليبيا كدولة معبر إلى أوروبا،

1 - عزت حمد الشيشيني، مرجع سابق، ص151.

وقد تضمنت تلك المذكرة تقديم معدات فنية وتجهيزات مراقبة ايطالية لمساعدة ليبيا على مراقبة حدودها والقضاء على الهجرة غير الشرعية.

- **الاتفاقية المغربية الاسبانية:**

وتعد نموذجا للاتفاقيات الناجحة في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية في حوض البحر المتوسط، وبموجب تلك الاتفاقية فانه يسمح لثلاثة ألاف عامل موسمي مغربي الدخول إلى اسبانيا على أن لا تزيد مدة العمل عن 9 أشهر، ويفضل في اختيار العمال من الملتزمين اللذين سبق لهم العمل في اسبانيا[1].

وبالإضافة إلى هذه الاتفاقيات فقد طرحت كل من فرنسا وألمانيا في أواخر سنة 2006 في اللقاء الذي عقد في مدينة "ستانفورد" البريطانية وشارك في وزراء داخلية الدول الأوروبية، اقتراحا يهدف إلى حل مشكلة الهجرة غير الشرعية في حوض المتوسط وذلك بإعادة إحياء صيغة العامل الضيف، وذلك من خلال إبرام عقود عمل ذات طبيعة زمنية محددة مع عمال أجانب، ومنح الدول التي تعرف نسبا عالية من الهجرة غير الشرعية عددا كبيرا من فرص العمل المتاحة، غير أن ذلك الاقتراح لم يكن ذو طبيعة إلزامية بالنسبة لكافة الدول الأوروبية[2].

الخاتمة:

مما لا شك في أن الهجرة غير الشرعية في حوض البحر المتوسط يتقاسم مسؤوليتها كل من الدول الشمالية والجنوبية لحوض البحر المتوسط، ففيما يخص دول جنوب المتوسط المرسلة للمهاجرين فان مسؤوليتها تكمن في إخفاقها في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وسياسية، وتحديث المجتمع وتوفير العيش الكريم لأفرادها ما أدى بهم إلى الهروب من تلك الأوضاع المأساوية والبحث عن الأفضل في أوروبا، أما فيما يخص مسؤولية دول شمال المتوسط فتعود إلى

1- عزت حمد الشيشيني، مرجع سابق، ص155.

2 - عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض الكريم مبارك، مرجع سابق، ص87.

فترة استعمارها للدول الجنوبية للمتوسط ونهب خيراتها وجعل اقتصادياتها ضعيفة وتابعة لها وتدعيم أنظمتها الاستبدادية مقابل مصالحها الاقتصادية.

إن مواجهة الهجرة غير الشرعية في حوض المتوسط من طرف دول الاتحاد الأوروبي أو دول جنوب حوض المتوسط من خلال الإجراءات والوسائل الأمنية المتطورة وكذا الاتفاقيات الثنائية والجماعية قد ينجح في تحجيم الظاهرة لبعض الوقت غير انه لن يستطيع القضاء عليها نهائيا بالمعالجة الأمنية طالما استمرت أسبابها الرئيسة المتمثلة في الفجوة الكبير بين ضفتي المتوسط في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

وفي الحقيقة فان مكافحة الهجرة غير الشرعية في حوض المتوسط تكون بالتركيز على قضية التنمية المحلية في دول جنوب المتوسط المصدرة للهجرة غير الشرعية، وعلى الدول الأوروبية مساعدة تلك الدول لإيجاد الحلول المناسبة لمشاكلها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ولعل ذلك هو الحل الوحيد الأمثل لمواجهة الهجرة غير الشرعية والقضاء عليها.